فنه الى غير ذلك قاطع حتى قال بعضهم دليل يصير به اظهر على الظن من المعنى الذى
دل عليه الظاهر فيخرج التاويل القطوع به من الحد فلا يكون منعكسا اذا عرفت
معنى التاويل فشروطه ثلاثة الاول ان يكون اللفظ قابلا للتاويل بان يكون فى ما صرف
عنه محتملا لما صرف اليه الثانى ان يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الذى هو
ظاهره راجحا على ظهور اللفظ فى مدلوله ليتحقق صرفه عنه الى غيره الثالث
ان يكون الناظر المتاول اهلا لذلك واذا وجد التاويل بشروطه كان مقبولا
به لان عمل الامصار فى كل عصر من عهد الصحابة الى زماننا هذا عامل ون به من
غير نكير وقد يكون قريبا اى التاويل على ثلاثة اقسام اولها ان يكون
قريبا فقط وهو المرجح لقربه وبانيها ان يكون بعيدا فيحتاج الى مرجح اقوى لبعده
وبالثها ان يكون متعذرا اما لعدم ظهور اللفظ فيما صرف عنه او لعدم احتماله
لما صرف اليه او لعدم رجحان الدليل الصارف فيرد حينئذ لفقد شرطه ولاجب
قوله ثم التاويلات البعيدة تاويل الحنفية قوله صلى الله عليه وسلم
غيلان وقد امسك على عشر امسك اربعا وفارق سائرهن اى اشدى النكاح
او امسك الاوائل فانه بعد ان خاطب بمثل متجددا فى الاسلام من غير بيان
ومعانه لم يشتمل جديد قط واما تاويلهم قوله عليه السلام لفيروز الديلمى وقد
اسلم على اختين امسك ايتهما شئت فانه بعد لقوله انتهما ومنها قولهم فى اطعام
ستين اى اطعام طعام ستين مسكينا لان المقصود دفع الحاجة وحاجة ستين
كحاجة واحد فى ستين يوما فجعل المعدوم مذكورا والمذكور عدما مع امكان قصده
لفصل الكفارة وبركتهم وتضافرهم على الدعاء للحسن ومنها قولهم فى اربعين شاة شاة
اى قيمة شاة بما يعدم وهو بعيد اذ يلزم ان لا يجب وكل معنى اذا استنبط من رجحه
ابطله فاطل ومنها حمل ايما امراة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل
فاطل بطلانا على الصغيرة والامة والمكاتبة وباطل اى يوول اليه فانا لا نعترض
الولى لانها مالكة لبضعها فكان كبيع سلعته واعتراض الاولياء لدفع تقيصة ان
كانت فاطل ظهور قصد التعميم بتمهيد اصل مع ظهور اى موكد بما ويكرر لفظ

الطلاق

الطلاق وحمله على ما دون بعد كالغرر مع امكان قصده لمنع استعمالها فيما لمن
محاسن العادات ومنها حملهم لاصيام لمن بيت الصيام من الليل على الغضا والنذر
لما ثبت عندهم من صحة الصيام بنية من النهار فجعلوه كالغرر فانه صح المابع من الظهور
فلطلبا وتاويل ومنها حملهم ولذى الغرر فى على الغرر منهم لان المقصود سد الحيلة
ولا خلة مع الغنا فعطلوا لفظ العموم مع ظهوره ان الفوائد سبب الاستحقاق مع
الغنا وعلى بعضهم حمل مالك انما الصدقات الى اخرها على بيان المصرف من لله وليس
منه لان سياق الاية قبلها من الرد على المزكم فى المعطين ورضاهم فى اعطائهم وسخطهم
فى منعهم يدل عليه لما ذكر ان من تاويل ما هو بعيد شرع يذكر
صورا شخص بها امر تلك التاويلات البعيدة الصور الاولى تاويل الحنفية
قوله صلى الله عليه وسلم لابن غيلان وقد اسلم على عشر نسوة امسك اربعا
وفارق سائرهن وقوله لفيروز الديلمى وقد اسلم على اختين امسك ايتهما شئت فانهم
اولوا ذلك بتاويلين احدهما انهم قالوا انما ذلك اذا اراد بالامساك ابتداء النكاح
لمعنى قوله امسك اربعا اى ابتدى نكاح اربع واراد بقوله فارق سائرهن
اى لا تبتدى نكاح البواقى منهن وثانيهما انه امر الزوج بامساك اوائل النساء
فكانه قال له امسك الاوائل منهن وكل واحد من هذين التاويلين وان كان متعذرا
عقلا غير انهما فى غاية البعد لما افترن بلفظ الامساك من القرائن الدالة بعده من حمله
على ما ذكروه وبيان ذلك من وجوه الاول انه بعد من الرسول عليه السلام
ان يخاطب بمثل هذا الخطاب متجددا فى الاسلام من غير ان يسبق له شروط النكاح
مع دعوى الحاجة اليه الثانى ان الظاهر من الزوج المامور انما هو امتثال امر
الرسول عليه السلام بالامساك ولم ينقل احد من الرواة انه جدد النكاح فى واحدة
من الصور المذكورة بل الرواة متفقون على استمرار النكاح من غير تجديد
الثالث ان المتبادر الى الفهم من لفظ الامساك انما هو الاستدامة دون التجديد
الرابع انه فوض الامساك والفراق الى خيرة الزوج وبيانه عدم غرامة عند
توقع الفراق بنفس الاسلام وتوقف النكاح على رضى الزوجة الخامس انه امر الزوج
بامساك اربع من العشر ومفارقة الباقى والامر ظاهر اما فى الوجوب او الندب على

Copyright King Saud University